

مع صفة البرهان التوحيدية ما منع ايضا
على ما لا يخفى المتصرف لا يخفاء في ان عدم الخفاء
لا يدخل فيه لا وضوا فان يقال لا يجوز
على القطن او ما يؤدى بمروراه **قوله** فالوجه
في النتيجة فان قيل مفهوم لفظ الجزى ما يمنع
وقوع الشركة ولو كان كلياً ليزم ان يكون
ما يمنع مما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على
وهو محال قلت لان استعماله وانما المحال صدق
الشيء على ما يصدق عليه فتبينه وانما
الشيء على نفس فتبينه فاقع في غيره موضع
يلزم من هذا ان يكون مانع ليس مانع وهو
الشيء عن نفسه وهو محال قلت الحاصل في الشيء
عن نفسه بمعنى ان هذا ليس بنفسه وانما هو

في غيره
على ما لا يخفى
الوجه في
في النتيجة
فان قيل
مفهوم لفظ
الجزى ما
يمنع
وقوع
الشركة
ولو كان
كلياً ليزم
ان يكون
ما يمنع
مما لا
يمنع
فيلزم
صدق
الشيء
على
وهو محال
قلت لان
استعماله
وانما
المحال
صدق
الشيء
على
ما يصدق
عليه
فتبينه
وانما
الشيء
على
نفس
فتبينه
فاقع
في غيره
موضع
يلزم
من هذا
ان يكون
مانع
ليس
مانع
وهو
الشيء
عن
نفسه
بمعنى
ان هذا
ليس
بفعله
وانما هو

ان هذا ليس صادقاً على نفسه وثابته
فليس محالاً بهو كذلك لان ثبوت الشيء
يستلزم المعايير بينهما واما لزوم التلازم
الاول فان قلت لكل لا يمنع نفس تصور غيره
عن وقوع الشركة بين كثيرين فيه كما تتوع
والجنس والفصل فيلزم ثبوت الشيء لنفسه
وصدقه عليه وهو محال قلت مفهوم الكل
وهو لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة بالنظر الى ذاته انما يصدق عليه
باعتبار صدقه على كثيرين وهذا المقدار
من المعايير كما في مثل **قوله** يدخل في حقيقة
جزئياته اى يدخل بمفهومه في حقيقة اخرى
مفهومه ايضاً **قوله** الحيوان بالنسبة الى
كيفية الفان فيه ذابوا في كونه معلوم اللفظ

في غيره
على ما لا يخفى
الوجه في
في النتيجة
فان قيل
مفهوم لفظ
الجزى ما
يمنع
وقوع
الشركة
ولو كان
كلياً ليزم
ان يكون
ما يمنع
مما لا
يمنع
فيلزم
صدق
الشيء
على
وهو محال
قلت لان
استعماله
وانما
المحال
صدق
الشيء
على
ما يصدق
عليه
فتبينه
وانما
الشيء
على
نفس
فتبينه
فاقع
في غيره
موضع
يلزم
من هذا
ان يكون
مانع
ليس
مانع
وهو
الشيء
عن
نفسه
بمعنى
ان هذا
ليس
بفعله
وانما هو

